أقام ندوته الأولى للناخبين وسط حضور كبير

الفزيع: المشاركة في الانتخابات واجبة .. وأبناء الكويت أولى بخيراتها

كتب فارس العبدان

قال مرشح الدائرة الاولى المحامي نواف الفزيع خلال الندوة التي نظمها لناخبي الدائرة في فندق الريجنسي مساء امس الاول ان هدفه ارسال رسالة الى اهل الكويت باكملهم مفادها أن «الكويتي أولى» إبن كويت الدستور التي تجرع مر التغرب عنها في صغره مضيفا نحن اليوم «ما نخليها» فالكويت بالنسبة لنا ليست مرتبطة باصحاب الاموال في الخارج ولا ننظر إليها كالبقرة الحلوب كما يراها البعض.

وأضاف « يتساءل البعض لماذا نشارك والى متى تستمر هذه الحالة في ابطال المجالس وحلها من ثم اجراء انتخابات ما يدفع الى الملل من الاوضاع الراهنة» قائلا « ان المشاركة هي مبدأ فنحن نشارك ن أجل الآخر وليس من أجل المناقصات والمشاريع والرئاسة او النظر فيمن سيكون الرئيس بل نشارك لنشرع ونستجوب من نجده مقصرا من اجل المواطن وهذا ما يجب ان يكون عليه الخيار العام»

وقال يجب علينا ان نشارك اذا كنا نريد ان ننقذ الوضع العام من حالة التشاؤم التي نعيشها والمشاركة يجب ات تكون ليس لفئة او لطائفة او لمناقصة أو مشروع وانما للمواطن الذي يتكلم عنه الدستور الذي كفلب له الحق في العيش الكريم.

وأضاف « عندما نتحدث عن الطبقة المتوسطة يقول البعض باننا نتكلم عن قوانين لدغدغة مشاعر الناخبين مع انهم يعرفون حق المعرفة ما هي مواقفنا اتجاه هذه الطبقة ودفاعنا عنها» مشيرا الى ان هناك من يحاور ويشاكل في مسالة الرواتب والعلاوات وحقوق المواطن بالمقابل لا يتقبلون منا ان نسالهم عن أموال تصرف هنا وهناك»

وأشار الى مسالة زيادة علاوة الاولاد الى 25 ديناراً التي رأت فيها بعض الاطراف في الحكومة بانها ستؤدي الى انهيار البلد وستوصل الميزانية الى حد الافلاس مقارنا اياها مع زيادة متوسط العقار خلال 10 سنوات من 50 الف دينار الى 200 الف دينار وهذه القضية التي لا يثيرها احد من هؤلاء ما خلق مشكلة معنا ومع النواب الذين لا يذهبون الى المجلس لخدمة مشاريع او مناقصات وانما لخدمة المواطن.

وقال « هم يريدون خدمة التجار ونحن نريد خدمة المواطن

نواف الفزيع متحدثا خلال الندوة

ونريد ان نكون صوت الاغلبية الصامتة داخل هذا المجلس هذه الاغلبية التي تفكر في قوتها وفي تعليم ابنائها في الجامعة وفي ايجاد فرص عمل » مؤكدا ان المرحلة السابقة اثبتت ان الشعب الكويتي ليس شعبا مؤزما او يحب التازيم زانما يريد ان يعيش ما من حقه ان يعيشه.

وأثار الفزيع مسالة المنحة لمصر قائلا «مصر في قلبي ولا مزايدة على ذلك والشعب المصري يهمنا ويستحق ان نقف معه كما وقف معنا وقت الغزو» ولكن ان يتم مراعاة المصلحة الخارجية العليا التي تقتضي صرف المنح وان لا يراعي ابن البلد في الداخل وهو الذي يمثل المصلحة الداخلية العليا فهذا الأمر غير مبرر ابدا لان ما يهزك من الداخل أقوى مما يمكن ان يهزك من الخارج»

ولفت الى ان بنظر البعض ان 850 مليون كلفة تدفع لمرة واحدة لزيادة علاوة الاولاد والقرض الاسكاني ستؤدي الى الافلاس بينما تدفع الكويت 11 مليار دينار منح خلال 2013 مفندا هذه المنح التي دفعت الى البحرين بقيمة 1.250 وعمان والاردن والمغرب المبلغ ذاته ومصر 4 مليارات بينما كلفت صفقة الداو 2.2 مليار متسائلا هل ما يهدد بالافلاس المواطن الفقير الذي يبحث عن علاوة او تحسين وضع او منزل.

واضاف «فليقولوا عن باني شعبي ولكن من حقنا ان ان نفهم من هو الأولى الـ11 مليار دينا والكثير منا مازال ينتظر مسكنا منذ 17 عاما، من هو الأولى أليس اولادنا وعيالنا » مؤكدا «نحن لا ننظر الى هذه المنح منة أو حسدا بل ننظر اليها بعيون ابنائنا ممن لا يجدون فرصة للالتحاق بالجامعة او لايجاد وظيفة أو لمسكن ما زال اكثرنا ينتظره منذ فترة طويلة من الزمن.

ولخص الفزيع مطالباته الشعبية بقول واحد مفاده ان «الكويتي مستهدف في قوته ومعيشته» مجيبا كل من يقول عنه بان طروحاته شعبية بالقول «نعم نحن من الشعب ونمثل الشعب ونعمل من اجل الشعب وحرقتنا على الشعب»

ورد على وزير المالية مصطفى الشمالي حول قوله بان لا صوت يعلو على صوت الحكومة بان الشعب ارادة وارادته تعلو فوق صوت الحكومة الوزير يجب ان يكون منفذا لهذه الارادة لافتا بان الصوت الذي منع استجاوبه المرة الماضية لن يكون متوفرا خلال المرحلة المقبلة لان الراي العام هذه المرة لن يرحم.

وقال انه على كل من يتجاوز حدود سلطته التي رسمها الدستور عليه ان يرحل وان لا يعتقد بانه السيد والآخرون عبيد وان صوته يعلو عن صوت الشعب فيما كان يحارب كي لا تصرف زيادة او علاوة او بدل ايجار لابناء الشعب.

وقال « نحن لا نقيس اهل الكويت بالمال وانما بالكرامات والكرامة في المشاركة من أجل رفعة الرأس لاننا جميعا مصيرنا واحد ويجب ان لا نبحث سوى عن شيء واحد وهو المصلحة الداخلية العليا ومحاربة كل من يستهدف الكويتي في قوته ومعيشته»

ووعد الفزيع بان اول ما سيقوم به حال وصوله الى المجلس العمل على استصدار قانون بمنحة 2 مليار دينار لاسقاط جميع فوائد القروض مؤكدا ان هذا القانون قادم لا محالة، كما خضنا معركة القانون السابق وصمدنا بالرغم من الكلام والشعارات ومن عمل لمصلحة البنوك التي كانت الجزار وباتت القاضي، ساردا مسيرة القانون السابق لاسقاط الفوائد وما واجه من عقبات لحين اقراره.

واضاف «يكفينا كلام وشعارات فهناك في المجلس من يبيع ويشتري بالحكومة وبالناس ويداري مصلحة التجار لافتا الى انه كما كان في الانتخابات الماضية ابن المستقلين المحافظين وابن الطبقة المستقلة لافتا الى ان اعطاءه دور سيكون اصلح بكثير من اعطائه لمن يبيعونها للتجار».

طرح مقترحات لتحسين الصحة والتعليم والإسكان

العازمي: منظومة الخدمات في الكويت تعيش على أمجاد الماضي

قال مرشح الدائرة الخامسة حمدان العازمي إن الخدمات الصحية في الكويت تقف على ماحققته منذ اكثر من ثلاثين عاما ووزارة الصحة في الكويت تنفق سنويا مليار دينار على التامين والخدمات الصحية نصيب المواطن منها لايتجاوز ال35 في المئة أي ان 650 مليون دينار يتم صرفها على الوافدين الذين من المفترض ان تتكفل الشركات والجهات التي تكفلهم الانفاق عليهم صحيا وايضا ينفق سنويا على بند العلاج بالخارج الذي لايخلو من المتاجرة كما يعلم الجميع 60 مليون دينار وهذه المبالغ ان تم صرفها على تطوير القطاع الصحي داخل الكويت لانجزنا الكثير.

وأضاف العازمي في تصريح صحافي واذا انتقلنا الى التعليم في الكويت نجد نفسنا امام جملة من المشاكل التي لاتنتهي وهو عنصر اساسي لارتقاء الكويت ولحاقها بمصاف الدول المتقدمة ولي في هذا الجانب تحديدا جملة من الاقتراحات التطويرية ياتي في مقدمتها انشاء صندوق لتمويل الراغبين في استكمال الدراسات الجامعية او العليا على ان يتولى المقترض من الصندوق تسديد القرض الذي تم تمويله به بعد الحصول على وظيفة وعلى شكل دفعات او اقساط كما يحدث في الدول الاخرى وايضا فتح المجال امام الراغبين والراغبات في التعلم بالجامعة في الفترة المسائية. كما اقترح العازمي تعديل قانون السكن للمواطنين وقانون الرعاية السكنية بحيث يتم تقليص فترة الانتظار للحصول على السكن من خلال اشراك الشركات الوطنية والقطاع الاهلي في حل المشكلة وذلك بهدف استقرار الاسرة الكويتية وطمانة أبنائها وأكد في الوقت ذاته على ضرورة النظر بعين الاعتبار الى حال المراة الكويتية التي لم تتزوج وضرورة توفير حياة كريمة لها.

وبين العازمي أن الكويت تحتاج في المرحلة المقبلة الى جملة من الاجراءات التي ستساهم في تطويرها وتنميتها وتجاوز مشكلاتها ياتي في مقدمتها وجود وتشكيل حكومة قوية تاتي ببرنامج عمل واضح وميسر ومحدد بتواريخ زمنية منطقية، اضافة الى ضرورة العمل على تطوير الموارد الاقتصادية للدولة وتنويعها من خلال تقليل الاعتماد على النفط الذي يمثل مصدر الدخل الاساسي وايجاد مصادر بديلة للدخل واستثمار الموقع الجغرافي للكويت وماتملكه من جزر. وكذلك البحث عن سبل استقطاب الاموال والاستثمارات الى داخل الكويت ووضع القوانين التي تشجع الاموال الكويتية على البقاء داخل الكويت والحيلولة دون هجرتها مع تكوين جهة او هيئة حكومية لمراقبة ومتابعة الاموال الكويتية في الخارج واختتم العازمي معلقا على ماسبق ذكره بقوله: « الكويت كانت في السابق ملقبة بجوهرة الخليج ودبي الآن تقول عن نفسها أنها دبي الحاضر وقطر تقول انها قطر المستقبل فهل نرضى ان تظل كويتينا كويت الماضي ؟».

تتمات

الحمود: إجراءاتنا

إلى أنه في ظل تطور الجريمة وأساليبها، أصبح من الضرورات الملحة استخدام التقنيات المتقدمة كالبصمة الالكترونية، لمواكبة التطور والحداثة بتطبيق مشروع نظام آلي آمن لتسجيل وتخزين البصمة الالكترونية بأنواعها للتعريف بالهوية.

وقال المطوع: سأسعى في المجلس القادم إلى إصدار التشريعات والقوانين، للعمل بأجهزة البصمة الالكترونية وتوافرها بكافة مراكز الدولة والدوريات الأمنية.

بدوره أكد مرشح الدائرة الرابعة ناصر الدويلة الحاجة إلى مجلس قوي يستطيع مواجهة ضغط القوى المتنفذة، لكي نبني وطننا بالشكل الصحيح، مجددا أنه لا تبني الكويت الا بالتعاون والتقارب واذا اخرجنا وجوها وطنية جديدة والحكم اخرج وجوها وطنية جديدة في الحكومة القادمة استطعنا بناء الوطن.

وقال الدويلة: لهذا نريد حكومة جديدة ومجلسا جديدا لحياة جديدة بعيدا عن صراعات المتنفذين، مشددا على أن الكويت امام تحد كبير لأننا نريد رجال دولة يصنعون مستقبل الكويت، معبرا عن الأسف أن وزير الداخليه يوزع دورات الضباط حسب اسماء الاعضاء والمحسوبين كما هو حال وزارة الدفاع، لان هناك وزراء لايبالون بالكويت ومستقبلها.

أضاف أن «هناك وزيرا يأتينا من أجل تجنيس أناس لا يستحقون الجنسية في حين يحرم منها من يستحق، واليوم يأتينا وزير بجرة قلم يحرم العسكريين من عملهم على الرغم من أنهم يملكون خبرة جيدة، والكويت خسرت عليهم ملايين الدنانير لكن الوزير لم يهتم لهذا الجانب فندعو له بالهداية».

من ناحيته اكد مرشح الدائرة الثالثة المحامي يعقوب الصانع على ضرورة تجفيف منابع الفساد الاداري والمالي في الدولة، من خلال تبني حزمة اقتراحات بقوانين للحد من هذه المظاهر السلبية فالدفاع عن المال عام هدف كل مواطن، كما اكد ضرورة منح ديوان المحاسبة حق الاحالة الى النيابة العامة مباشرة.

وبين السبيعي انه سيعاود تقديم حزمة اقتراحاته الرقابية لمكافحة الفساد ان حاز ثقة الناخبين مجددا في المجلس القادم وفي اول دورة برلمانية مشددا على ضرورة تفعيل عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد لضبط كل نوع من انواع الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة.

وقال الصانع ان انشاء النيابة الادارية واعطاء صفة الضبطية القضائية لديوان المحاسبة ومنحه الحق في احالة اي شبهات مالية وادارية الى النيابة العامة مباشرة وعدم الاكتفاء بتقديم التقارير الرقابية الى مجلس الامة بات امرا ملحا في ظل تواصل الهدر المالي في مؤسسات الدولة ولابد بأن يكون هناك قانون يردع المفسدين ويحد من الفساد موضحا اننا نسمع عن تفشي مظاهر الفساد ولكن هل تم ضبط اي من المفسدين؟

وأشاد مرشح التحالف الإسلامي الوطني في الدائرة الثانية أحمد لاري، بالمذكرة التي ارسلتها إدارة الفتوى والتشريع إلى الحكومة خلال اجتماعها الأخير والتي أفادت فيها « بعدم وجود مبررات دستورية لنية الحكومة إصدار ميزانيات الدولة والجهات الملحقة والمستقلة بمراسيم ضرورة».

ولفت لاري الى أهمية هذه المذكرة من الناحية الدستورية، سبق لنا الكشف، عن توجه الحكومة لإصدار الميزانيات وفق مرسوم ضرورة، قبل تمكن المجلس الجديد من الانعقاد بقرابة شهر.

في سياق آخر ذكرت مصادر مطلعة أن الحركة الدستورية الاسلامية ستعقد اجتماعا موسعا لها في سبتمبر المقبل، لبحث رؤيتها المستقبلية وفق المستجدات التي طرأت على الساحة، وكيفية التعامل معها.

وأوضحت المصادر ان الاجتماع وصف بانه الاهم في مسيرة الحركة الدستورية، لانه يأتي في ظل اضمحلال الظهور السياسي لحدس وابتعادها عن صنع القرار في مجلس الامة، الى جانب هشاشة معارضة تحالفها حاليا وتفككها وابتعاد عدد كبير ممن كانوا فيها.

أضافت أن الاجتماع سيشهد تغييرات كبيرة في المراكز القيادية لحدس، بدءا من أمينها العام ومكتبها السياسي إلى قيادات أصغر، مؤكدة أن الحركة الدستورية ترى أن الفترة المقبلة هي حرب عليها تستلزم تعاملا خاصا من خلال شخصيات لا علاقة لها بمرحلة التازيم السابقة.

الهيفي: تسهيل

وتوسعة صالات الانتظار انتظار النساء والرجال وكذلك توسعة قسم الجهاز الهضمي بزيادة عدد عياداته التخصصية وغرف فحص المناظير والاستقبال.

وبين ان المرحلة الثانية من المشروع تشمل توسعة اقسام طوارئ وحوادث العظام والعيون والانف والاذن والحنجرة وغرف الملاحظة مشيرا الى انه روعي في تصميم وتنفيذ المشروع تحقيق الخصوصية للمرضى وانجازه وفقا لاحدث المعايير العالمية في المشروعات الصحية وتزويده بأحدث الاجهزة والمستلزمات الطبية.

واكد الوزير الهيفي ان هذا المشروع وغيره من المشاريع الصحية التي تقوم بها وزارة الصحة يترجم على ارض الواقع خطة الوزارة ضمن برنامج عمل الحكومة لاقامة المشروعات الصحية التي تهدف الى تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين والارتقاء المستمر بجودة الرعاية الصحة المقدمة ومواجهة النمو السكاني المتزايد في البلاد.

7 مليارات دينار

وذكر انه الى جانب ذلك جاء طلب المالية لإصدار المرسوم بقانون «نظرا لمرور اكثر من ثلاثة اشهر على بدء السنة المالية الحالية وقد تمتد لفترة اطول من ذلك بما يؤثر سلبا على تنفيذ الميزانيات العامة بما تشمله من مشاريع الخطة الانمائية للدولة للسنة المالية 2014/13 وفقا لما هو مخطط له».

واوضح ان اي تاخير في اقرار ميزانية الوزارات والادارات الحكومية يترتب عليه تاثيرات سلبية اهمها «عدم امكانية الصرف على الجهات الحكومية التي تم انشاؤها اعتبارا من السنة المالية 2014/13 في وقت لم يدرج لها اعتمادات في السنة المالية السابقة 2013/12».

وبين انه في حال عدم اقرار الميزانية او التاخير في اقرارها «لن يكون بالإمكان الصرف على تلك الجهات الحكومية» والتي منها الهيئة العامة لمكافحة الفساد وذلك وفقا لأحكام المادة 145 من الدستور مشيرا الى ان هذه الحالة تعد «من الحالات التي لها حكم الضرورة».

ولفت حمادة الى ان من اهم التاثيرات السلبية في حال التاخير في اقرار ميزانية الوزارات والادارات الحكومية هو «عدم جواز الصرف على المشروعات والاتفاقيات والاعمال الجديدة المدرجة بميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2014/13».

ومن جملة المترتبات السلبية كذلك اوضح انه «لن يتسنى للجهات الحكومية صرف دفعات على المشاريع الجاري تنفيذها والاعمال السابق التعاقد عليها الا في حدود اعتمادات السنة المالية 2013/12 الامر الذي يعرقل العمل في كثير من الجهات التي يقل فيها اعتماد سنة 2013/12 عن تقديرات مشروع ميزانية 2014/13».

ومضى قائلا «كما ينعكس عدم صدور قانون او مرسوم بقانون بربط الميزانية سلبا على تنفيذ الميزانية حيث ان اجراءات الشراء تتطلب وقت وجهد لإعداد وثائق المناقصات وشروطها والطرح والترسية وموافقة الجهات الرقابية المختصة».

وبين ان تلك الخطوات تتطلب الكثير من الوقت والجهد «وفي الغالب لا يتم القيام بها الا بعد صدور قانون ربط الميزانية وتاكد الجهات الحكومية من موافقة السلطة التشريعية على المشروعات المقترحة».

وقال حمادة فيما يخص اقرار الميزانيات بمرسوم بقانون انه منذ صدور الدستور عام 1962 ووفقا لأحكام المادة 71 منه «صدرت ميزانية الوزارات والادارات الحكومية وميزانيات الهيئات الملحقة وميزانيات المؤسسات المستقلة بمراسيم بقوانين وذلك في السنوات التي حل فيها المجلس وكان آخرها المرسوم بقانون رقم 2012/5 بربط ميزانية السنة المالية الماضية».

واضاف انه منذ السنة المالية 1970/70 تم اصدار 20 ميزانية بمرسوم بقانون مقابل 23 صدرت بقانون لافتا الى ان الوضع المثالي للميزانية هو الموافقة عليها قبل الاول من ابريل من كل عام اي قبل بدء السنة المالية «وان اي تاخير عن ذلك يعيق عمل الجهات الحكومية في تنفيذ برامجها والانفاق اللازم كما انه يكون سببا في انخفاض مؤشر اداء تلك الجهات».

وفي سؤال لكونا حول مدى تاثير زيادة نسبة استقطاع صندوق الاجيال القادمة الى 25 في المئة من ايرادات الميزانية على ادارة المالية العامة للدولة وعلى الانفاق الاستثماري اوضح حمادة ان قرار الحكومة بزيادة نسبة الاستقطاع جاء وفق رؤيتها في استغلال الوفرة المالية المتاحة وبناء عليه فإن زيادة نسبة الاستقطاع لا تنعكس سلبيا على ميزانية الدولة من ناحية الايرادات او المصروفات.

واشار في هذا الصدد الى ان وزارة المالية حريصة على تفادي الزيادة المفرطة في الانفاق الجاري كما انها تسعى الى رفع مستوى الانفاق الاستثماري لما له من تاثير على الدورة الاقتصادية في البلاد.

وبين ان هناك توجه لدى مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهات المشاركة في خطة التنمية على زيادة حصة الانفاق الاستثماري ضمن ميزانيات الدولة متوقعا ان يشهد مؤشر الانفاق الاستثماري تناميا في السنوات المقبلة وسط متابعة «حثيثة» من قبل وزارة المالية لتاكيد النمو.

وافاد في سياق خطة التنمية ان الوزارة دأبت على تشكيل فرق عمل بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وباقي الجهات الحكومية «لعمل توافق فيما يتعلق بخطة التنمية والميزانيات التنفيذية لتلك الجهات الحكومية ضمن اطار من العدالة في توزيع الاعتمادات والميزانيات التنفيذية لتلك الجهات».

وحول سعر الاساس لبرميل النفط المعتمد ضمن ميزانية السنة المالية 2014/13 بين ان مشروع الميزانية للسنة الحالية تم تقديره على سعر اساس 70 دولارا امريكيا للبرميل بعد ان كان السعر في الميزانية السابقة 65 دولارا.

واشار الى ان السعر الحالي تم اعتماده من قبل وزارة النفط واقرته لجنة الميزانية في الوزارة «بعد ان تم الاستناد في التقديرات الى الايرادات المتوقعة وفقا للإنتاج النفطي المحلي» مشددا على مبدأ التحفظ الذي غالبا ما تلتزم فيه لجنة الميزانيات عند اعتمادها سعر الاساس في مشاريع الميزانيات السنوية.

وبالنسبة الى تقديرات المصروفات لبعض الجهات والادارات الحكومية اوضح حمادة ان وزارة المالية «تعي اكثر من الجهات الحكومية حول المصروفات المتوقعة وذلك من واقع الخبرة المتراكمة لديها» في وقت تضع فيه المالية التقديرات المناسبة التي تمكن الجهات الحكومية من تنفيذ مشاريعها وخططها الانمائية.

وفي رد على سؤال حول الميزانية المرصودة لإنشاء مدينة الحرير قال حمادة «لم يتم اعتماد اي مبالغ تتعلق بمدينة الحرير ضمن ميزانية الدولة» موضحا انه ليس بالضرورة ان يتم ادراج ميزانية خاصة لتنفيذ مدينة الحرير حيث قد يكون توفير رأس المال اللازم لإنشائها عبر طرق مختلفة احداها عبر الشركات المتخصصة.

الزين الصباح

وتلبية رغباتهم واهتماماتهم بطريقة فعالة ومدروسة.

وقالت الشيخة زين في كلمتها الليلة قبل الماضية امام الطلبة المتفوقين في منتدى توجيه وارشاد الشباب لمستقبل مهني أفضل المقام في المكتبة الوطنية برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء «ان من اهم نقاط هذه الاستراتيجية تتمثل في توفير المقومات والعناصر التي تمنح الشباب الكويتي فرصة لتنمية مهاراته وابداعاته الى افاق اوسع».

مداهمة لـ « الصليبية »

عملية المداهمة نتج عنها 17 مخالفة مرورية، وضبط 7 مركبات صوت من العادم، مع 3 مركبات بدون رخصة قيادة، و7 أخريات بسبب انتهاء التامين، مع ضبط 4 مطلوبين بقضايا مختلفة.

وكان عدد من أهالي المنطقة اشتكوا من ازعاج المستهترين الذين يستخدمون السيارات في «الاستعراض» قبيل الفطور.

سفارة بريطانيا

مساء استجابة للطلب المتزايد من المواطنين للحصول على التاشيرة.

وقال السفير بيكر في بيان صادر عن السفارة انه اصبح بامكان الراغبين في الحصول على التاشيرة عن طريق استخدام خدمة الاولوية تقديم طلب التاشيرة على الفور دون موعد مسبق مضيفا انه «نظرا لوجود اعداد كبيرة من هؤلاء فقد ينتظرون قليلا في مركز التاشيرات».

ووصف الطلب على تاشيرات السفر للمملكة المتحدة هذا العام «غير مسبوق» مضيفا انه «حتى مع هذا الضغط فالعمل يجري كالمعتاد ونستصدر التاشيرات حتى قبل الهدف الذي نحدده لانفسنا».

مرسي وراء القضبان

سيناء من البؤر الإجرامية والإرهابية.

في غضون ذلك أكد المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية العقيد أحمد محمد على أن الرئيس المعزول محمد مرسي ليس محتجزا، وأن القوات المسلحة اتخذت بعض الإجراءات لحمايته. فهناك مؤيدون ومعارضون له، وفي ظل حالة عدم الاستقرار في الشارع المصري كان تأمينه هو الهدف الرئيسي من الإبقاء عليه، مشددا على أنه ليس هناك احتجاز للرئيس المعزول، حيث إنه «لا احتجاز بدون أمر قضائي».

وقال المتحدث الرسمي في مقابلة خاصة مع قناة «العربية»، ان القوات المسلحة هي جزء من الدولة، وأن مستقبل مصر بعد 30 يونيو هو مستقبل يشمل الجميع، دون إقصاء أو استثناء لأحد، وأنه لن تكون هناك أي ملاحقات لأي فرد بسبب خلاف سياسي، مؤكداً أن إعطاء إطار ديني للخلاف السياسي عن طريق بعض الأشخاص هو نوع من التضليل الذي لا يتفق مع الحالة المصرية.

أضاف أن الأعمال التحريضية ما زالت مستمرة، وهي مرصودة عن طريق الجيش ووسائل الإعلام المختلفة، مضيفاً أن أعمال التحريض تحاول دائما تصوير الخلاف السياسي على أنه خلاف ديني، مشيرا إلى أن التحريض يشمل محاولات استهداف منشآت عسكرية، وأكد أنه أمر غير مقبول في مصر أو أي دولة في العالم، «فلا يمكن القبول بالتظاهر المسلح بالقرب من أي وحدة أو منشاة عسكرية أو منشاة استراتيجية».

في سياق متصل كشفت مصادر مطلعة عن سيناريو متوقع حدوثه بنسبة كبيرة بالنسبة للرئيس المعزول محمد مرسي، مشيرة إلى أنه سيتم انتداب قاض للتحقيق معه في قضية هروبه وعدد من قادة الإخوان م سجن وادي النطرون، عقب ثورة 25 يناير، كما رجحت أن توجه إلى مرسي أيضا اتهامات أخرى تتعلق بالتحريض على العنف والقتل في خطابه الرسمي الأخير، وكذلك الكلمة التي تم تسريبها له عقب عزله وأذاعتها بعض الفضائيات.

ولم تستبعد المصادر أن تفاجأ الساحة المصرية بقرار قضائي قريب بحبس الرئيس المعزول محمد مرسي، لافتة إلى أن ذلك ربما يقطع آمال الإخوان نهائيا في إمكانية عودته إلى السلطة من جديد.

إلى ذلك تسلمت نيابة مصر الجديدة برئاسة المستشار إبراهيم صالح، تقرير جهاز الأمن الوطني حول أحداث اشتباكات دار الحرس الجمهوري، التي راح ضحيتها 54 شخصا وأصيب 322 آخرون.

واتهم جهاز الأمن الوطني عددا من قيادات الإخوان بالوقوف وراء تحريض معتصمي الحرس الجمهوري على محاولة اقتحام المبنى، لتخليص الرئيس المعزول محمد مرسي من أيدي الجيش، بالإضافة إلى تحريضهم على الاشتباك مع قوات الجيش مستخدمين الأسلحة النارية.

وشمل تقرير الأمن الوطني، أسماء عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين لاتهامهم بالوقوف وراء تلك الاشتباكات، على رأسهم محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان، وخيرت الشاطر نائب المرشد، سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة، وصفوت حجازي، والقيادي بالجماعة ممدوح البلتاجي، وعصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، وعصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط، كما أمرت نيابة جنوب القاهرة الكلية، برئاسة المستشارين تامر العربي وإسماعيل حفيظ، بتجديد حبس المهندس خيرت الشاطر، ومهدي عاكف مرشد الإخوان السابق، ورشاد بيومي والدكتور سعد الكتاتني، 15 يوما على ذمة التحقيقات في واقعة اتهامهم بالتحريض على قتل المتظاهرين أمام مكتب الإرشاد بالمقطم خلال ثورة 30 يونيو.

من جهة أخرى قال مصدر عسكري إن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصدد اعتماد ساعة الصفر الخاصة بالعملية الأمنية في شمال سيناء خلال الأيام المقبلة، لمكافحة البؤر الإجرامية وأوكار الإرهاب والتطرف للعناصر الجهادية التكفيرية، من خلال عدد من المحاور الاستراتيجية، لضمان استقرار الأوضاع على أرض الفيروز، وإحداث نقلة تنموية كبيرة داخل المجتمع السيناوي.

وقال المصدر وفق صحيفة «اليوم السابع»، إن العملية الأمنية بسيناء تقوم على التنسيق الكامل بين عناصر القوات المسلحة والشرطة المدنية في شمال سيناء، إلى جانب العناصر التي سيتم الدفع بها من خلال وزارة الداخلية، كالأطقم القتالية للعمليات الخاصة ومكافحة الشغب، وقوات الأمن المركزي، مع عناصر الجيش الثاني الميداني بقيادة اللواء أركان حرب أحمد وصفي، وعناصر قوات حرس الحدود، والوحدات الخاصة «الصاعقة والمظلات» والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وتجديداً القوات الجوية والبحرية، اللتين تقدمان مهام الرصد والمراقبة بحرا وجوا لأي عناصر مسلحة، إلى جانب الهيئة الهندسية للجيش، التي تتولى العملية الفنية لهدم أنفاق التهريب على خط الحدود الدولية بين مصر وقطاع غزة.

وكانت 3 مقرات للجيش المصري في شبه جزيرة سيناء تعرّضت فجر أمس لهجوم قام به مسلحون مزوّدون بصواريخ ومدافع رشاشة وقذائف «آر بي جي» و «هاون»، ما أسفر عن إصابة ضابط و5 جنود.

قطر تؤمن

المترتبة على ذلك، بحيث يحصل المواطن القطري والمقيم على خدمة طبية راقية مجانية، يُشار إلى أن الشركة الوطنية للتامين الصحي تأسست في شهر يونيو الماضي وهي مسؤولة عن إدارة نظام التامين الصحي الاجتماعي الإلزامي في الدولة، وذلك بموجب المرسوم الأميري رقم 7 للعام 2013.

ولا يترتب على المواطن دفع أي قيمة مادية مقابل الخدمة حيث ان الدولة تغطي أقساط التامين المترتبة على جميع المواطنين القطريين.

ويطبّق نظام التامين الصحي الاجتماعي على خمس مراحل تبدأ أولها الاربعاء وتمتد حتى الربع الاول من العام 2014، لتكتمل المرحلة الخامسة عام 2015.

وتشمل المرحلة الأولى جميع المواطنات القطريات من سن 12 عاما فما فوق، بينما تضم المراحل التالية جميع المواطنين القطريين والموظفين من غير المواطنين والزوار والعمال في الدولة.

متطرفون إسرائيليون

شرطة الاحتلال فيما سادت حالة من التوتر الشديد باحات المسجد بعد ان سمحت الشرطة الاسرائيلية لهؤلاء بالدخول الى باحات المسجد عبر دفعات متتالية، وشارك في العملية القيادي في حزب الليكود الحاكم يهودا كليج ونائب وزير الخارجية الاسرائيلي المتطرف زئيف الكين.

وتصدي مصلون مسلمون وفلسطينيون من المرابطين في المسجد لعملية الاقتحام هذه والتي استغرقت دقائق قليلة، وذكرت محطات اذاعة محلية ان «المصلين احاطوا بالمقتحمين الذين حاولوا اداء بعض الصلوات والشعائر الدينية في باحات المسجد وسط تكبيرات اجبرتهم على الخروج من المسجد».